

قواعد الاحكام

[42] المقصد الرابع في أنواع البيع وهي بالنسبة الى الاجل أربعة، وإلى الاخبار

برأس المال أربعة، إلى مساواة الثمن للعوض (1) قسماً. فهنا فصول ثلاثة (2): الأول:

العوضان إن كانا حالين فهو النقد، وإن كانا مؤجلين فهو بيع الكالئ بالكالئ (3) وهو منهي عنه (4)، وإن كان المعوض (5) حالا خاصة فهو النسيئة، وبالعكس السلف.

_____ (1) في (ج): " مساواة الثمن للمال ". (2) "

ثلاثة " لا توجد في (أ). (3) الكالئ بالكالئ: النسيئة بالنسيئة، أو الدين بالدين، سواء

كان مؤجلاً أم لا. راجع التفصيل في النهاية لابن الأثير والفائق في غريب الحديث وأساس

البلاغة (مادة: كلاً). (4) مستدرك الوسائل: ب 15 من أبواب الدين والقرض ح 1 ج 13 ص 405.

_____ (5) في المطبوع و (أ، ج، د): " العوض ".